الريع النفطي وأثره على هيكل التجارة الخارجية للمدة (2004- 2019)

ا. م. د. نادية خضير كناوي اميرة نور ياسين حمادي

جامعة القادسية / كلية الإد ارة والاقتصاد

المستخلص:

ان المشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي هي اعتماده بشكل رئيس على الايرادات النفطية في تمويل التجارة الخارجية ، اذ اتسمت تلك الايرادات بالتذبذب بسبب التقلبات في اسعار النفط العالمية ، كما ان زيادة نسبة مساهمة الانتاج النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ينعكس في تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى (غير النفطية) في الناتج المحلي الاجمالي ، مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا . ويهدف البحث الى معرفة مفهوم وانواع الريع النفطي و سمات الاقتصاد النفطي ، ومحاولة ايجاد الحلول الممكنة لمواجهة الاعتماد على الريع النفطي من خلال العمل على تنويع بنية الاقتصاد العراقي . وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الريع النفطي وهيكل التجارة الخارجية حسب اختبار الحدود للتكامل المشترك لذلك يجب ضبط وترشيد الانفاق العام وتوسيع الايرادات الاخرى (غير النفطية) كالضرائب مثلا لتقليل اعتماد التجارة الخارجية على الايرادات النفطية ، وبالتالي تحسن هيكل التجارة الخارجية للدولة ، وينبغي الاستفادة من الاستثمار الاجنبي لما يعزز من قوة الاقتصاد وتنشيط دور الاستثمار الوطني بما يساهم في رفع الكفاءات والخبرات الوطنية في المجال النفطي .

المقدمة:

يعتبر النفط سلعة دولية استراتيجية تتداخل مجموعة من العوامل الدولية بالتأثير على سعرها ، وبما ان هذه العوامل التي تحركها الدولة الصناعية المتقدمة تأثر على أسعار النفط والتي ينعكس بحجم الإيرادات النفطية، وان العراق يعتبر من الدول التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل التجارة الخارجية ، لذلك فأن التقلبات في اسعار النفط العالمية تؤدي الى تذبذب الايرادات النفطية التي تؤدي الى اختلال هيكل التجارة الخارجية للدولة . لذلك فأن الازمة المالية العالمية في عامي 2008 ومنتصف عام 2014 اثرت على الاقتصاد العراقي بشكل كبير ، لذلك لابد من ايجاد مصادر تمويل اخرى بدلا من الاعتماد على العوائد النفطية ، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في كيفية استثمار الايرادات النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي .

مشكلة البحث:

هل ان اعتماد العراق على العوائد النفطية يؤدي الى تعميق اختلال هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث:

ان عدم الاستقرار في اسعار النفط العالمية يؤثر سلبيا على الايرادات النفطية ومن ثم على هيكل التجارة الخارجية في العراق .

هدف البحث:

1- التحقق من قبول او رفض فرضية الدراسة.

2 - قياس اثر الريع النفطي على هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي.

المحور الاول/ ماهية الاقتصاد الريعي

اولا //مفهوم الاقتصاد الريعي

ان الاقتصاد الريعي يعبر عن " المبالغ او المنافع التي تحصل عليها الدولة او الفرد خارج العملية الاقتصادية الحقيقية، وبعبارة ادق هي المنافع التي تفوق الجهد العضلي والفكري المبذول فيها، وبهذا تعد الايرادات النفطية الصافية ريعا خارجيا (عباس فضيل عبودي الكلابي ،2016، ص3)

وعرف الاقتصاد الريعي ايضا على انه " الاقتصاد الذي يعتمد في مدخوله المادي على بيع سلعة غير إنتاجية في الاسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس، وهذا المدخول المادي يسمى ريعا" (كنعان حمه غريب عبدالله،2017 , ص 600).

من كل ما سبق يمكن ان تعرف الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تدعمه الدولة بشكل أساسي، اذ تصبح الدولة وسيطًا بين القطاعات الريعية والقطاعات الاقتصادية الاخرى، أي تتلقى الإيرادات ثم توزعها على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد ضعيفا يعتمد على التبادلات التجارية وينشأ مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد وهو اقتصاد لا يعطي اهمية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وهذا الامر واضحا في اقتصاديات البلدان العربية إذ تحصل الدولة على عائدات مالية كبيرة عن طريق البيع او الجباية وتقوم باستخدامها مباشرة في البناء والتشييد وتوزيع اجور ورواتب العاملين والموظفين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية

ثانياً/ اثار الاقتصاد الريعي:

الاقتصاد الريعي اثار اقتصادية مهمة ومن اهم هذه الاثار هي (احمد الادريسي، 2018، ص42):

1 ـ الارتفاع نسبة التضخم المستورد، والتي تكون على حساب المستوى الذي يمس المواطن من خلال الزيادة في أسعار المواد الأساسية على حساب المداخيل.

2 ـ استنزاف موارد الدولة المحدودة في نفقات وهمية أو غير مجدية بدل صرفها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

3 ـنقص إمكانيات توفير الحاجيات وتنفيذ المشاريع حيث , يهتمُّ الريع في الحصول على إيراداته من الأسواق الخارجية.

4 ـ حرمان الخزينة العامة من الرسوم التي يجب ان تستخلص عن الأرباح الخيالية المحققة من المستفيدين من المزايا والتسهيلات الممنوحة من طرف الدولة. تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل (مايح شبيب الشمري ،2018، ص7)

ثالثاً /انواع الاقتصاد الريعي:

1 ـ ريع الخدمات (كنعان حمه، 2017، ص 604)

بشكل عام تصنف القطاعات الاقتصادية تاريخيا وفقا الى اهميتها الى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ويتركز الدور الاساسي لقطاع الخدمات في خدمة القطاعين المنتجين الاول والثاني، ولكن بفعل التطور الاقتصادي السريع فقد اصبح قطاع الخدمات لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية قطاعا مستقلا بذاته ومن ثم تجاوز الدور الرئيسي له وهو خدمة القطاعات الاخرى , حتى اصبح قطاعا مستقلا بذاته عن القطاعات الانتاجية المذكورة ليخلق تشوها واضحا في بنية الاقتصاد الوطني .

2 ـ ريع المساعدات الخارجية

تتلقى العديد من البلدان النامية الكثير من انواع المساعدات الخارجية التي غالبا ما تكون اهدافها المعلنة اهداف تنموية وانسانية واحيانا سياسية , وعلى الرغم من أن هذه المعونات أدخلت التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية، وكذلك الكثير من التطوير للنظم الادارية المعمول بها، إلا أن المحصلة النهائية لا تنطوي على نقل النظم الاقتصادية المعمول بها في البلد المانح الى البلد المتلقي، ونشر تجربته بما تتضمنه من مفاهيم وثقافة، ومن ثم استبعاد بلورة تجربة خاصة نابعة من قيم وثقافة البلد المتلقي تتلاءم والقيم والثقافة المعمول بها في هذه البلدان (رائد محمود قنديل ،2003 ،ص42) , وفي الكثير من الاحيان تقع هذه المساعدات تحت سطوة ثلة قليلة من المتنفذين الذين يستغلونها لصالحهم الخاصة ،على حساب دعم برامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر , باعتبارها اموال لا تحتاج اي جهد للحصول عليها .

3. الريع الوظيفي (نعيمة بن جودي، 2017 ص33)

ينتج الريع الوظيفي انواع المزايا العينية التي يتمتع بها شاغلي الوظائف مثل السكن المجاني، السيارات ، وبعض السلع والخدمات بأسعار مخفضة , اذ ان هذه الامتيازات مرتبطة بالوظيفة التي يشغلها وتنتهي بانتهاء علاقة العمل القائمة ولا ترتبط بكمية العمل الذي يقوم به شاغل الوظيفة ، وغالبا ما يؤثر سلبا على الانظمة الادارية القائمة بالدولة خاصة الدول الريعية , فالرشاوى التي يمكن أن يحصل عليها شاغل الوظيفة بسبب موقعه ودوره في اتخاذ القرارات يدخل ضمن أشكال الفساد وهكذا يمكن تفسير الصراع على المواقع والسلطات أحياناً بدوافع مادية للحصول على نصيب أكبر من الريع الوظيفي:

4- الريع الدائم او الريع المدى الحياة:

وهو الدخل الذي يحصل علية سواء من قرض تصدره الدولة مقابل دفعات دورية (قد تكون سنوية او شهرية) تستمر لمدى الحياة، او التنازل من التصرف في ملكية محددة مقابل دفعات منتظمة مدى الحياة (عبد الله السلام اديب، HTT://WWW.M. ahewar. Or g/ s. asp? Aid 33324 50 ;)

رابعاً / سمات الاقتصاد الريعي:

ان الاقتصاد الريعي سمات معينة يمكن اجمالها بما يلي: -

1- الانحياز المفرط للصناعة الثقيلة ذات الرأسمالية الكثيف مقرونا بخلل بنيوي على الزراعة وغيرها من قطاعات التصدير (كنعان حمه غريب عبد اللة ،2017 ،ص601)

2-الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد هو من الصفات الاساسية للاقتصادات الريعية والتي تميزها وبشكل جلي عن الاقتصادات الاخرى , وتتفاوت هذه الاقتصادات فيما بينها في درجة الاعتمادية، فلو اخذنا الدول الاستخراجية وبالأخص الدول النفطية منها والتي تعتبر نموذجا عن الدول الريعية نجد انها تتسم بكثرة اعتمادها على ايرادات او عائدات المورد الطبيعي الواحد اي النفط او الغاز في تمويل موازناتها, وتكاد ان تكون المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي ونتيجة الاعتمادية الشديدة من قبل هذه الدول، فان الدول النفطية مكشوفة اقتصاديا بصفة خاصة لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، الذي بدوره يتسبب في اثار سلبية على معدل النمو ومستويات الاستثمار والتضخم (سعد محمود الكواز، 2018 ،ص620) .

3- نشوء شبكة من علاقات التوزيع واعادة توزيع المزايا ، بحيث انتظم المجتمع على شكل هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على المزايا , خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وبدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات لاحقة من الشرائح الريعية (صالح ياسر ،2013 ،ص7) , وفي هذا الاطار يمكن القول بان الدولة الريعية تقوم بتكوين طبقة رأسمالية طفيلية تنمو في ظل الدولة , ومن جانب اخر فهي مضطرة لتلبية مصالح النخبة الاساسية , وهي بمثابة دعامة للحفاظ على دور الدولة والاقتصاد القائم , وهذه الطبقة كانت سابقا لا تملك أي ثروة اقتصادية ولكنهم اتخذوا من الدولة سلما للوصول لارتقائهم , وانتجت هذه النخبة الركائز الاساسية لهذه الدولة الريعية (سعد محمد كريم 2016 ، ص181).

4- ضخامة معدلات الانفاق في القطاع الحكومي بدون الحاجة الى الضرائب، وهذا عكس ما يحدث في الدول غير الريعية حيث تعتمد الدول على الضرائب بدرجة كبيرة في الحصول على ايراداتها (سعود غالي صبر ،2019، ص5).

5- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد نظرا للتأثيرات السلبية لما يعرف بالمرض الهولندي وارتفاع قيمة العملة يسبب ضعف القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة في الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية منها، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة من حيث الكلفة والجودة ، فبالنتيجة تزداد الاستيرادات وتتفاقم الامور أكثر بالنسبة للقطاعات الانتاجية والعاملين فيها. كما تعتبر زيادة الاستيرادات تسربا يسهم في تدني واضح في قيم مضاعف الدخل القومي سوآءا بالنسبة للاستثمار او الانفاق العام (سعد محمود الكواز ، 2018 ،ص62) .

المحور الثاني/ الاختلالات الهيكلية/ المفهوم والسمات

اولاً // ماهية الاختلال الهيكلي

من اهم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية هي الاختلالات الهيكلية بمختلف انواعها سواء الداخلية منها (الانتاجية، المالية، النقدية) او الخارجية، ويعرف الاختلال الهيكلي على انه "اختلال علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن ان يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره " (هند غانم محمد المحنه، حنان عبد الخضر هاشم ، 2015 ،ص176) ان الاختلال بشكل عام يشير الى الابتعاد عن نقطة التوازن بين

القوى المتضادة، والتي يعبر عنها بمتغيري العرض والطلب او بمتغيري الاستثمار والادخار، وعليه فان الاختلال يظهر بشكل اختلال او بشكل عدم توازن او عدم التساوي بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي ينبغي ان يحققها الاقتصاد القومي.

ويعرف ايضا على انه " الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي والذي يمكن ان يؤثر في امكانية الاستقرار والنمو وديمومته، والذي يؤدي في مرحلة لاحقة الى ظهور الكثير من المشاكل والاختناقات والازمات

في بنية الاقتصاد الوطني " (لورنس يحيى صالح ، محمد طاهر نوري ،2018،ص405) .

ثانياً/ سمات الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بجملة من السمات منها :

1. هيمنة القطاع النفطي على مجمل الاقتصاد: يعد العراق من البلدان النفطية التي تعتمد بشكل اساسي على هذا القطاع، اذ يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تقدر ب (50%) في الظروف الاعتيادية، اذ نلاحظ من خلال الجدول (1) ان نسبة مساهمة الانتاج النفطي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (57.9%) في عام 2004، وتذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت الى (45.9%) عام 2010. والسبب في ذلك يعود الى تراجع الكميات المصدرة من النفط، وهبوط اسعار النفط، ويعود ذلك للازمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة الى تعرض انابيب النفط الى عمليات ارهابية وهذا أسهم بدوره في انخفاض الصادرات النفطية. اما في الاعوام اللاحقة فقد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2015. وارتفعت نسبة مساهمة الناتج النفطي بالناتج المحلي الاجمالي في عام 2017 اذ بلغت (64%) وبعد ذلك انخفضت حتى وصلت الى (62.2%)ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط المصدر، مما جعل العراق امام تحديات صعبة وازمة حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط كمصدر للإيرادات وهذا تزامن مع عدم قدرة العراق على اتباع سياسة تنويع الدخل .

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه في العراق للمدة(2004 – 2019)

السنة	GDPجاري(م.د)	النمو السنوي1%	GDPثابت مع النفط اساس 2007(م.د)	النمو السنوي2%	الناتج النفطي(م.د)	نسبة الناتج النفطي من GDP(ثابتة%(3)	الناتج فير النفطي(م.د)
2004	53235359	-	101845262	-	58968406.7	57.9	42876855.3
2005	73533599	38.13	103551403	1.68	66169346.52	63.9	37382056.5
2006	95587955	29.99	109389941	5.64	60492637.37	55.3	48897303.6
2007	111455813	16.60	111455813	1.89	60074683.21	53.9	51381129.8
2008	157026062	40.89	120626517	8.23	66947716.94	55.5	53678800.07
2009	130643200	16.80-	124702075	3.38	53497190.18	42.9	71204884.83
2010	162064566	24.05	132687029	6.40	60903346.31	45.9	71783682.69
2011	217327107	34.10	142700217	7.55	78057018.7	54.7	64643198.30
2012	254225491	16.98	162587533	13.94	81944116.63	50.4	80643416.37
2013	273587529	7.62	174990175	7.63	83820293.83	47.9	91169881.18
2014	266332655	2.65-	178951407	2.26	92517877.42	51.7	86433529.58
2015	194680972	26.90-	183616252	2.61	101172554.9	55.1	82443697.15
2016	196924142	1.15	208932110	13.79	126194994.4	60.4	82737115.56
2017	221665710	12.56	205130067	1.82-	131283242.9	64	73846824.12
2018	268918874	21.32	210532887	2.63	131583054.4	62.5	78949832.63
2019	277884869	3.33	223075021	5.96	138752663.1	62.2	84322357.94
متوسط		13.36		5.45		55.26	

المصدر /وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكلنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، مجاميع إحصائية لسنوات مختلفة .

ثالثاً / تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

وهناك عدة انواع من الاختلالات الهيكلية منها :

ا / اختلال هيكل التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بقوة الاقتصاد وضعفه ، اي ان آثارها تكون مستمدة من الاقتصاد ، اذ كلما كان الاقتصاد قويا ستكون آثار التجارة الخارجية ايجابية ، وكلما كان ضعيفا تكون آثار التجارة الخارجية سلبية ، اذ تعد التجارة الخارجية مؤشرا اساسيا للقدرة الانتاجية التنافسية ومعيارا لتطور البلد وتوازنه ، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي ، وان هذا المؤشر يرتبط بالإمكانات الانتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العمالة وما لهذا من آثار على الميزان التجاري . يتمثل الاختلال في الميزان التجاري بزيادة حصيلة الواردات عن حصيلة الصادرات ، وهذا يعني عجز عوائد الصادرات عن تغطية قيم الواردات ، وان العجز في الميزان التجاري يعود الى عدة اسباب منها وجود بدائل للسلع ، وانخفاض الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية ، وارتفاع تكاليف الانتاج للسلع المحلية(منى يونس حسين ، 2007 ص90) .

ونلاحظ ان العراق يتبع سياسة الباب المفتوح في ظل انفتاح اقتصادي غير مدروس ، رافقها ارتفاع العائدات من تصدير النفط الخام ، وتلك السياسة ساهمت في نشوء نمط حياة استهلاكية جديدة ابتعد فيها الفرد عن الادخار وتوجه نحو الاستهلاك وتحولت السوق المحلية الى سوق لتصريف شتى انواع العلامات التجارية وانتشرت ظاهرة الغش التجاري ، وهنا وقعت التجارة (بفخ الاستيرادات) والتي جعلت الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا بامتياز ، وهذا يستلزم تعديل المسار الخاطئ للتجارة الخارجية التي ما تزال معتمدة على الاستيرادات من السلع والمواد المختلفة مقابل صادرات من النفط الخام التي تزيد نسبتها عن 95 % من اجمالي الصادرات العراقية .

ويظهر الجدول (2) هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري ، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من مجموع الصادرات ، وتراوحت باقي الصادرات بين 1%و2% من مجموع الصادرات .

ان الوقوف على حقيقة التجارة الخارجية يظهر لنا امرا في غاية الاهمية وهو ان الاعتماد على الايرادات النفطية يؤدي الى دلالات اقتصادية عميقة اهمها ان الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط ، وهذا ما لاحظناه عند انخفاض اسعار النفط عام 2014 عندها دخل العراق في نفق الازمة المالية ، وعند تطبيق مؤشر هيرشمان على التصدير يتبين انه في طل غياب ايه صادرات ضمن هيكل الصادرات العراقية وهيمنة النفط بوصفه السلعة الاساسية المصدرة فالنتيجة التي يمكن التوصل اليها بالنسبة للمؤشر ستكون اقرب الى الواحد الصحيح وهذا يعني غياب التنويع بالكامل في الصادرات ، وهذا يعد خلل في هيكل التجارة الخارجية . اذ نلاحظ من خلال الجدول (2) ضعف القاعدة الانتاجية ، وعدم التنوع الاقتصادي واصبح الاقتصاد العراقي اكثر من اي وقت مضى يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة حوالي 98% من اجمالي الصادرات للفترة ما بعد عام 2003 ، ونلاحظ ان الصادرات الزراعية والصناعية لا تشكل شيئا يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات ، مما يؤشر الى وجود خلل واضح في هيكل الصادرات وهذا ما عرض الاقتصاد الى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية ،انعكست بشكل مباشر على انخفاض الدخل القومي ومستويات الانتاج والتشغيل(كامل كاظم بشير ، 2013 ، ص260) . لذلك نلاحظ من خلال الجدول(2) ان نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات قد بلغت (99.6%) عام 2004 ، في حين في عام 2015 انخفضت هذه النسبة الى (85.5%) ويعود السبب في ذلك يعود الى العمليات الارهابية التي طالت مصافي النفط مما ادى الى انخفاض الصادرات النفطية . ثم بعد ذلك عادت وارتفعت نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات لتصل الى (97.2%) عام 2019 .

ويمكن تفسير الاختلال في هيكل التجارة الخارجية يرجع الى ضعف نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي ، مما ينعكس بشكل صدمة العرض التي ادت الى تضخم اكبر وتلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات وهذا يؤدي الى اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي واتساع الفجوة الخارجية بين الاستيرادات والصادرات وانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد الشرائح التي تعاني الفقر(حسين شناوة مجيد ، 2011 ،ص132) .

جدول (2)

اجمالي الصادرات والصادرات النفطية للمدة (2004 -2019) مليار دينار

السنة	اجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الاسهام النسبي % 2:1
2004	17,810	17,730	99.6
2005	23,697	23,579	99.5
2006	30,529	30,299	99.2
2007	39,516	39,412	99.7
2008	63,726	61,111	95.9
2009	39,430	39,307	99.7
2010	52,483	51,589	98.3
2011	83,226	83,010	99.7
2012	94,392	94,090	99.7
2013	93,066	89,403	96.1
2014	88,949	84,303	94.8
2015	57,577	49,211	85.5
2016	46,830	43,684	93.3
2017	63,604	59,730	93.9
2018	92,831	84,218	90.7
2019	82,309	80,027	97.2

المصدر / البنك المركزي العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

العمود(3) احتسب من قبل الباحثة .

المحور الثالث / قياس اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات :

1.تقدير النموذج : نموذج (ARDL) المقدر المبني على اساس ان المتغير التابع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات (EXR) وان مدة التخلف الزمني (2،0) بناءا على قيم (Akaike) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج , اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (2) تخلفين زمنيين للمتغير (EXR) , وعدم وجود تخلف زمني للمتغير (RORE) وفقا لمعيار (Akaike) , وكما موضح في الجدول (3) .

جدول (3)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: EXR
Method: ARDL
Date: 07/08/21 Time: 12:37
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q4
Included observations: 62 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RORE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXR(-1)	1.615599	0.096550	16.73328	0.0000
EXR(-2)	-0.685738	0.098288	-6.976813	0.0000
RORE	0.004717	0.017675	0.266880	0.7905
C	0.010392	0.942068	0.011031	0.9912

R-squared	0.959459	Mean dependent var	3.735081
Adjusted R-squared	0.957362	S.D. dependent var	3.601913
S.E. of regression	0.743755	Akaike info criterion	2.308130
Sum squared resid	32.08391	Schwarz criterion	2.445364
Log likelihood	-67.55202	Hannan-Quinn criter.	2.362011
F-statistic	457.5540	Durbin-Watson stat	1.829351
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال (R2) المعدل والبالغة (95%)فضلا عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (457.5540)وبمستوى معنوية احصائية (0.00000). لذلك نقبل فرضية العدم (H0) , اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر .

2.اختبار الحدود للتكامل المشترك :

بعد تقدير نموذج (ARDL) نعمل اختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran et al) عام 2001 ، للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل) بين المتغيرات ، ويتم اختبار فرضية العدم أو الفرضية

البديلة ويتم ذلك باستخدام اختبار (F- Statistic) بعد اجراء اختبار(F) لمعلمات مستويات المتغيرات ، فاذا كانت (F) المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالعكس ، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن أتخاذ قرار حاسم ، ويبين الجدول(4)نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .

جدول (4)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:42
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.159666	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	62	Finite Sample: n=65		
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
		Finite Sample: n=60		
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

الجدول (4) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود اذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F –Statistic) والبالغة (2.1596) وهي اقل من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (10%) , وهذا يشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة ، اي نقبل فرضية العدم اي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل , وطبقا لهذا الاختبار نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة والطويلة الاجل .

3 ـ نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وفق منهجية ARDL

تقدير العلاقة قصيرة الاجل : ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) , والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة - (ECMt 1) بوصفه متغيراً تفسيرياً , ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل , فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين , ويوضح الجدول (5)نتائج تقدير أثر الريع النفطي على نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات في الاجل القصير .

جدول (5)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:45
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	0.685738	0.093801	7.310523	0.0000
CointEq(-1)*	-0.070139	0.027092	-2.588902	0.0122

R-squared	0.481710	Mean dependent var	0.038306
Adjusted R-squared	0.473072	S.D. dependent var	1.007378
S.E. of regression	0.731254	Akaike info criterion	2.243614
Sum squared resid	32.08391	Schwarz criterion	2.312231
Log likelihood	-67.55202	Hannan-Quinn criter.	2.270554
Durbin-Watson stat	1.829351		

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يبين الجدول (5) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج . أذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة ، إذ من المتوقع ان تكون الاشارة سالبة. إذ تؤدي زيادة الريع النفطي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات بمقدار(0.070139-) وحدة . أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ , فقد جاءت قيمته موجبة ومعنوية ، إذ بلغت قيمته(0.027092)وبمعنوية منخفضة جدا بلغت (0.0122) ، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير ، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 2% من الاختلال قصير الاجل في قيمة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية .

4 -.تقدير العلاقة طويلة الاجل

جدول(6)

.تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RORE	0.067255	0.241565	0.278412	0.7817
C	0.148166	13.45146	0.011015	0.9912

EC = EXR - (0.0673*RORE + 0.1482)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:46
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يبين الجدول (6) أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات في الاجل الطويل ، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الريع النفطي معنوي من الناحية الاحصائية ، إذ بلغت قيمة Prob.(0.7817) وهي اكبر من 1% لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من الريع النفطي ←الى نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات ، إذ ان زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات .

5. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي جدول (7)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.892965	Prob. F(2,56)	0.1601
Obs*R-squared	3.926135	Prob. Chi-Square(2)	0.1404

6 - اختبار مشكلة عدم تجانس التباين جدول(8)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.409321	Prob. F(1,59)	0.5248
Obs*R-squared	0.420280	Prob. Chi-Square(1)	0.5168

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية , اذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test , إذ بلغت قيمة (0.1404) Prob. Chi – square كما هو موضح في الجدول(8) وهي اكبر من (0.05) ، اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا , وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob. Chi – square لاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.5168) وهي أكبر من 5% , وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

7 - اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

شكل (1)

1. المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) ((The Cumulative Sum of the recursive residuals)

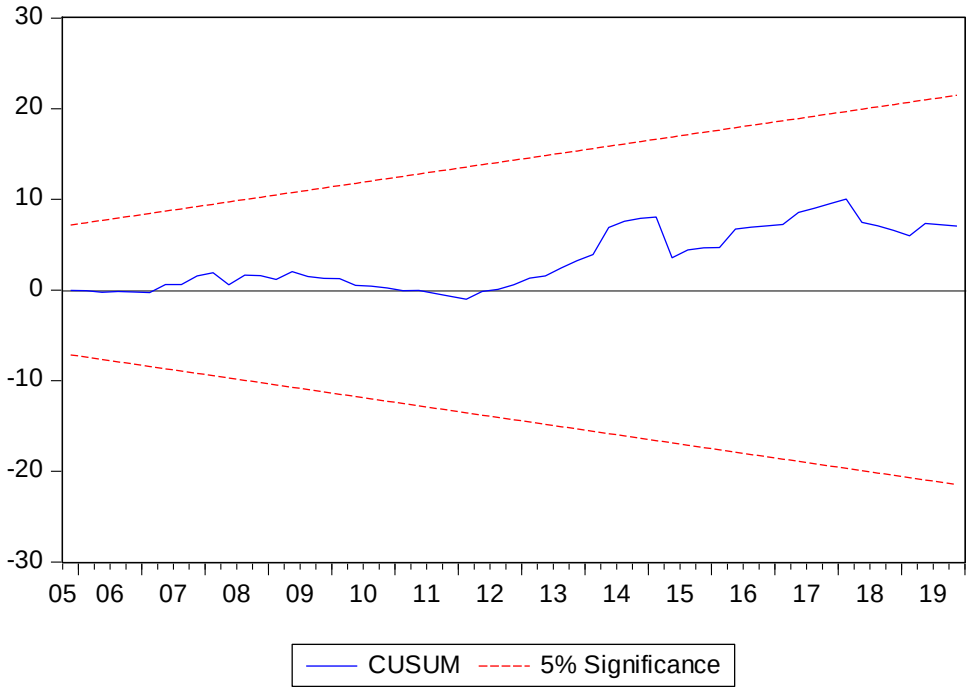

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

من الاشكال البيانية يتضح ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة او داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% أي لا توجد لدينا اكثر من معادلة ومما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الاجل القصير والطويل .

شكل (2)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية

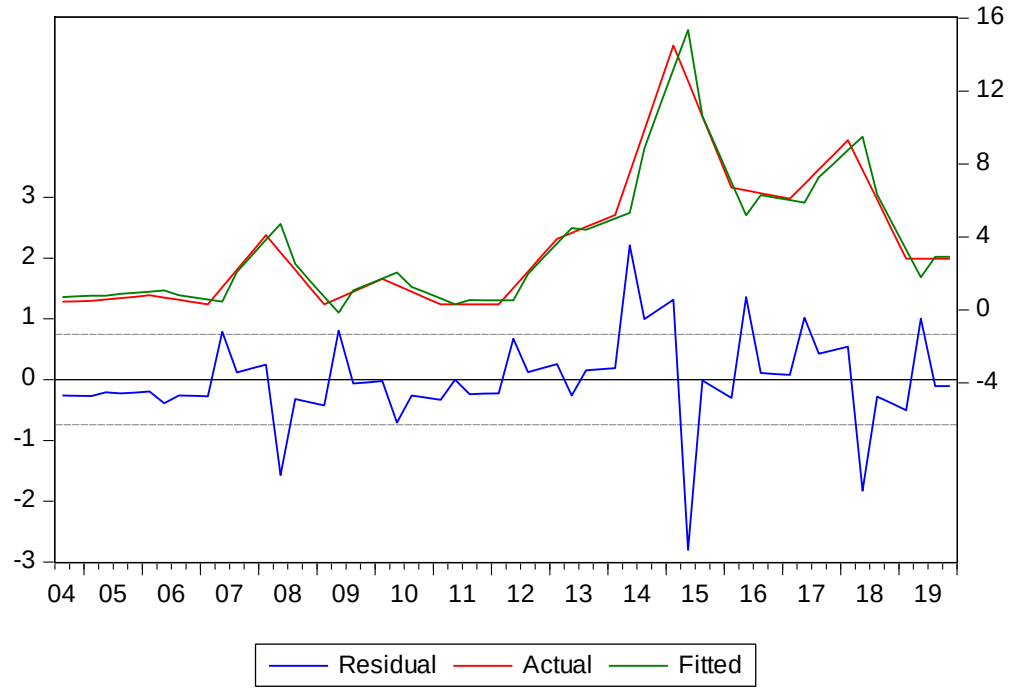

المصدر / من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويشير الشكل (2) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية ويعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقا لمنهجية (ARDL) .

المحور الرابع: الاستنتاجات:

1- يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية، اذ يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي، فيما تنخفض مساهمة القطاعات الاخرى في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي , وهذا من شأنه ان يجعل من عملية الاصلاح الاقتصادي عملية يكتنفها الكثير من الصعوبات أذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اسعار النفط الحالية والانخفاض المتواصل في الطلب العالمي على النفط ، لذلك يجب ان تعمل الحكومة على تنويع الاقتصاد .

2 - ان طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للموارد , أذ شكلت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات بلغت (96.6%) كمتوسط لمدة الدراسة , فيما شكلت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية حوالي (2.4%) , وهذا يشير الى اعتماد العراق على الصادرات النفطية .

3 .عانى العراق من كثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني , مما ادى ذلك الى عدم الاستفادة من الوقورات النفطية , بل ادت هذه الظروف الى تبديد العوائد النفطية في الاستيراد العسكري والامني والذي ادى الى عدم توجيهها لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة .

4 -يشير اختبار الحدود للتكامل المشترك الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الريع النفطي ونسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات .

التوصيات:

1.العمل على تنويع الاقتصاد من خلال رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على دعم القطاع الخاص واعطائه الفرصة لممارسة العمل الاقتصادي وكذلك زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور كبير في عملية تنويع الاقتصاد , مما ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج غير النفطي وتقليل البطالة وتقليل الاعتماد على الريع النفطي .

2.تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية فقط ، ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجية واضحة للقطاع الصناعي لما يحققه هذا القطاع من قاعدة صناعية واسعة ونمو صناعي وكذلك توفير فرص العمل والقضاء على البطالة , فالصناعة المتطورة تخلق تجارة متطورة , وكذلك لابد من اعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبة الصادرات عن الاستيرادات , واتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير .

المصادر:

الكتب :

1 ـ منى يونس حسين التوازن النقدي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق ،ط1 ،مكتب الفتح ، بغداد ،2007 .

2 ـ كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، نظره في التحليل الاستراتيجي ، ط1 ،دار الكتب ، بغداد ، 2013 .

الدراسات والبحوث :

1 ـ الشمري ، مايح شبيب ، الواقع الريعي واثارة على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985 - 2015) مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 23 ، 2018 .

2 ـ احمد الادريسي ، اقتصاد الريع واثارة الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة دخائر للعلوم الإنسانية المغرب ،العدد 4 ،2018 .

3 ـ حسين شناوة مجيد ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،ع5 ، المجلد 1 ،2011

4. كنعان حمه غريب عبد الله، اثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد السياسي ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، الجلد 3 ، العدد 3 ، 2017 .

5 ـ سعد محمود الكواز واخرون ، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص ، المجلة الاكاديمية الجامعة نوروز ، الجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 .

6 ـ عبد الله السلام اديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب في

HTT://WWW.M. ahewar. Or g/ s. asp? Aid 33324 50 ;

7 ـ كنعان حمه غريب عبد الله، اثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد السياسي ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، الجلد 3 ، العدد 3 ، 2017 .

8 ـ كريم ، سعد محمد ، العلاقة بين بنية الدولة الريعية ةازمة تراكم راس المال واعاقة الديمقراطية ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، مجاد 2 ، عدد 4 ،2016 .

9ـ صبر ، سعود غالي ، واخرون ،قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017)مجاة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد34 2019 .

10 ـ كنعان حمه غريب عبد الله، اثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد السياسي ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، الجلد 3 ، العدد 3 ، 2017 .

الرسائل والطاريح :

1 ـ نعيمة ين جودي ، تاثير الريع النفطي على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2012 - 2017) ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري / الجوائر ، 2017 .

2ـ الكلابي ،عباس فضيل عبودي ، الريع النفطي ودورة في تنوع الاقتصاد العراقي للمدة (1980 - 1014)، رسالة ماجستير / جامعة الكوفة ، 2006 .

التقارير :

1 ـ المصدر / وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكلنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، مجاميع إحصائية لسنوات مختلفة .

2 ـ المصدر / البنك المركزي العراقي ، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة .